عَطْفُ النَّسَقِ(١)

النسق في اللغة النظم، قال الزبيدي: والنسق العطف على الأول.

ثم قال:

٥٤١-تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

فـ (**تال**) جس، وقوله: (**بحرف متبع**) مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع. ثم مثل بقوله: (**كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**) فـ (**تال**) خبر مقدم، و(**عَطْفُ النَّسَقْ**) مبتدأ مؤخر، و(**بحرف**) متعلق بتال، و(**متبع**) نعت لحرف، و(**من صدق**) مفعول بـ(**اخصص**).

ثم شرع في حروف العطف فقال:

٥٤٢- فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى، وأما (**أم وأو**) فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى، وجعلهما الناظم فيها يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدها مستوفي المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره (**فالعطف**) مبتدأ وخبره (**بواو**) وما بعده، و(**مطلقا**) حال من (**العطف**) و(**ثم**) وما بعدها معطوفات على (**بواو**) بإسقاط العاطف والتقدير: واو وثم وفاء وحتى وأم وأو. ثم مثل بقوله: (**كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا**).

ثم قال:

٥٤٣- وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظا لا معنى فتقول: قام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو لا زيد، وقام زيد لا عمرو، فالقائم زيد دون عمرو، وما قام زيد لكن عمرو، وقد مثل منها بلكن فقال: (**كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا**) والطلا: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين: قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهو ستة، وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهو ثلاثة، و(**بل**) فال بـ (**أتبعت**) و(**لفظا**) منصوب على إسقاط الخافض، و(**حسب**) اسم فعل بمعنى قط (**ولا ولكن**) معطوفان على (**بل**) ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال:

---

(١) عطف النَّسق، هو: التَّابع الذي يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، نحو: اخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَق، ونحو: جاء محمدٌ فعَليٌّ.

يخرج بهذا التعريف بَقِيَّةُ التوابع فإنها لا يَتَوَسَّط بينها وبين متبوعها شيء.

٥٤٤- فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاحِقًا سَابِقًا فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

يعني: أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وسابق نحو: جاء زيد وعمرو قبله، ومصاحب نحو: جاء زيد وعمرو معه، فلو قلت: جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة. و(**سابقا**) مفعول بـ(**اعطف**) و(**أو لاحقا**) و(**أو مصاحبا**) معطوفان عليه، و(**في الحكم**) متعلق بسابقا وهو مطلوب للاحقا، و(**مصاحبا**) فهو من باب التنازع.

ثم قال:

٥٤٥-وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

يعني: أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغني به عن تابعه نحو: تفاعل وافتعل، تقول: تخاصم زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو، واصطف هذا وابني، ولا يجوز العطف في هذه المثل وشبهها بغير الواو، وأصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء، يقال: صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم في الحرب صفا. ثم انتقل إلى الفاء ثم قال:

٥٤٦- وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

يعني: أن (**الفاء**) العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال، فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة، وأن (**ثم**) تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال، فإذا قلت: قام زيد فعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولا تراخ، وإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة. و(**الفاء**) مبتدأ، و(**للترتيب**) خبره (**باتصال**) متعلق بالترتيب، و(**ثم**) مبتدأ وخبره (**للترتيب**) و(**بانفصال**) متعلق بالترتيب أيضاً.

ثم قال:

٥٤٧-وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يعني: أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فيطير صلة للذي، ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفًا على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

٥٤٨-بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلا يَكُونُ إِلا غَايَةَ الَّذِي تَلا

يعني: أن (**حتى**) لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو: ضربت القوم حتى زيدا لأن زيدا بعض القوم ولا يون إلا غاية له، أما في زيادة نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص نحو: غلبك الناس حتى النساء، وشمل قوله (**بعضا**) ما بعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله[1]: [الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

تقديره: ألقى ما يثقله حتى نعله. و(**بعضا**) مفعول مقدم بـ (**اعطف**) و(**بحتى**) متعلق باعطف، وكذا (**على كل**) واسم (**يكون**) ضمير مستتر عائد على لفظ بعض، ويحتمل أن يكون عائدا على المعطوف المفهوم من قوله (**اعطف**) ثم اعلم أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الأول بقوله:

٥٤٩- وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

يعني: أن (**أم**) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سواء على أقمت أم قعدت، ومنه قوله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] أو (**إثر همزة**) يطلب بها وبأم ما يطلب بأي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والتقدير: أيهما عندك؟ وهذا معنى قوله: (**أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ**) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٥٠- وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

فشمل قول (**الهمزة**) التي للتسوية كقراءة ابن محيصن[2]: (**سواء عليهم أنذرتهم**) [البقرة:٦] بهمزة واحدة.

---

(١) نسبه سيبويه - في الكتاب ٩٧/١ - لابن مروان النّحويّ، ويُنسب للمتلمّس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد النّحويّ في مُعْجَم الأدباء ١٤٦/١٩، وبُغية الوُعاة ٢٨٤/٢.

والشّاهد فيه: (حتّى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتَّى) ثلاثة أوجه: الرّفع على أنّ (حتّى) ابتدائيّة، و (نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محلّ رفع خبر المبتدأ؛ والنّصب على أنْ يكون (نعله) مفعولا لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتّقدير: حتّى ألقى نعله.

ويجوز أنْ تكون (حتّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الزّاد) عطف مفرد على مفرد.

والجرُّ على أنَّ (حتى) حرف جرّ وغاية، و (نعله) مجرور بها.

انظر: الأصول ٤٢٥/١، وأسرار العربيّة ٢٦٩، وشرح المفصّل ١٩/٨، ورصْف المباني ٢٥٨، والجنى الدّاني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٢١/٣.

(٢) بإسقاط الهمزة من: أنذرتهم.

والهمزة التي تقدر مع أم بأي كقول الشاعر[1]: [الطويل]

فأصبحت فيهم آنسا لا كمعشـــر أتوني فقالوا من ربيعـــة أم مضـــر

وفهم من قوله (**وربما**) أن ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد (**وإن كان**) شرط، و(**خفا**) اسم (**كان**) وهو ممدود فقصره ضرورة، و(**بحذفها**) متعلق بـــ(**خفا**) و(**أمن**) فل ماض في موضع خبر كان، والمراد بالمعنى معنى الهمزة، وفي بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي (**أم**) وهي المنقطعة فقال:

٥٥١- وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَـــلْ وَفَـــتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِـــهِ خَلَـــتْ

(**أم**) المنقطعة هي الخالية مما قيدت به (**أم**) المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو بعد همزة تقدر مع (**أم**) بـــ (**أي**) وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها، واختلف في معناها فقيل: الإضراب والاستفهام معا، وقبل الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين، و(**بانقطاع**) متعلق بـــ (**وفت**) وكذلك بمعنى (**بل**) و(**خلت**) خبر (**تك**) و(**مما**) متعلق بخلت، و(**به**) متعلق بـــ (**قيدت**) والضمائر المستترة في (**تك وقيدت وخلت**) عائدة على (**أم**) المتصلة.

(**فإن قلت**): كيف يصبح إعادتها عليها والمنطقعة غير المتصلة؟ (**قلت**): هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلى (**أو**) فقال:

٥٥٢- خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّـــمْ بِـــأَوْ وَأَبْهِـــمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

ذكر لـــ(أو) في هذا البيت ستة معان: الأول: التخيير نحو: خذ من؟ دينارا أو ثوبا. الثاني: الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير، الثالث: التقسيم نحو: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف. الرابع: الإيهام كقوله عز وجل: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤] الخامس: الشك نحو: قام زيد أو عمرو، والفرق بينه وبين الإبهام يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب،والشك كون المتكلم غير عالم. السادس: الإضراب كقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

وفي قوله: (**وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي**) إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله، و(**بأو**) متعلق بـــ (**قسم**) لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله: (**خير واشكك**) وما بينهما، و(**إضراب**) مبتدأ، و(**نمي**) خبره، و(**بها**) متعلق بـــ (**نمي**) أي نسب

(١) **قائله** عمران بن حطان ورواية ابن الشجري ١/ ٢٦٧، ٣١٧.

والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون (**بها**) متعلقا بـــ (**إضراب**) فيكون المسوغ للابتداء به إعمالا في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني (**أو**) أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

٥٥٣- وَرُبَّمَـــا عَاقَبَـــتِ الـــوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَـــذَا

يعني: أن (**أو**) تعاقب (**الواو**) أي تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله: (**إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا**) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو للبس أيَ طريقا، ومنه قوله[1]: [البسيط]

جاء الخِلافَةَ أو كانَتْ لَـــهُ قَـــدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوســـى علـــى قَـــدَرِ

أي: جاء الخلافة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: (**وربما عاقبت**) وفاعل ذلك قليل، و(**إذا**) متعلق بـــ (**عاقبت**) أن عاقبت ضمير عائد على أو. ثم قال:

٥٥٤- وَمِثْلُ أَوْ فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَـــهْ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّـــا النَّائِيَـــهْ

مذهب أكثر النحويين أن (**إما**) المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد و لم يجعلها مثل أو مطلقًا، وفهم من قوله: (**مثل أو**) انها تكون لجميع المعاني المذكورة لـــ (**أو**) وليس كذلك لأن (**إما**) لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخيير: خذ إما ثوبا وإما دينارا. ومثالها للإباحة: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين. ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف. ومثالها للإبهام: قام إما زيد وإما عمرو، وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو.

---

(١) **قائله**: هو جرير بن عطية، من كلمة يمدح بها عمر بن عبد العزيز.

اللغة: "قدرا" أي: مقدرة في الأزل، "على قدر" أي: على تقدير من الله.

المعنى: تولى عمر الخلافة وكانت بتقدير الله سبحانه، فانتشل المسلمين من الظلم، وأقام بينهم صرح العدل، كما أتى سيدنا موسى ربه، وكلّمه بقضائه وقدره، فأبان للخلق طريق الحق.

الإعراب: "جاء" فعل ماض والفاعل يعود على سيدنا عمر، "الخلافة" مفعول، "أو" عطـــف بمعـــنى الواو، ويروى بدلها: إذ، "كانت" فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمها يعود على الخلافة، "له" متعلق بقدرا، "قدرا" خبر كان، "كما" الكاف جارة و"ما" مصدرية، "ربه" مفعول مقدم لأتى ومضاف إليـــه و"ما" وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، "موسى" فاعل مؤخر بأتى، "على قدر" متعلق بأتى.

الشاهد فيه: "أو كانت" حيث استعمل فيه "أو" بمعنى الواو؛ ارتكانا على إفهام المعنى، وعدم وقوع السامع في لَبْس.

ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٣٠/ ٢، وابن عقيل ١٧٤/ ٢، وابن الناظم.

وفهم من قوله: (**إما الثانية**) فائدتان: الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى. والأخرى أنها لابد أن تكون مسبوقة بإما أخرى، وفهم من المثال أنها لابد أن تكون معها الواو (**ومثل أو**) مبتدا، و(**في القصد**) متعلق بـــ (**مثل**) و(**إما**) خبر المبتدأ، و(**الثانية**) نعت لـــ (**إما**) و(**في نحو**) متعلق بفعل محذوف تقديره أعني، و(**ذي**) مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك إما ذي وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك. ثم انتقل إلى لكن فقال:

٥٥٥- وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا وَلا نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلا

يعني: أن (**لكن**) العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو: ماقام زيد ولكن عمرو، وللنهي نحو: لا تضرب زيدا لكن عمرا، وفهم منه أنها لا تجيء في الإيجاب، و(**لكن**) مفعول أول بـــ(**أول**) و(**نفيا**) مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال: (**ولا نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلا**) يعني أن (**لا**) العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يا زيد لا عمر، وللأمر نحو: اضرب زيدا لا عمرا، وللإثبات نحو: قام زيد لا عمرو. و(**لا**) مبتدأ وخبره (**تلا**) و(**نداء**) ما عطف عليه مفعول بـــ (**تلا**) وفي (**تلا**) ضمير مستتر يعود على (**لا**) والتقدير: لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا. وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع أن (**لا**) معطوف على (**لكن**) وأنه معمول لأول وهو وهم منه. ثم انتقل إلى بل فقال:

٥٥٦- وَبَل كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

يعني: أن (**بل**) إذا وقعت بعد مصحوبي (**لكن**) وهما النفي والنهي كانت بمنزلة (**لكن**) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، فيكون اليام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو، وكذلك: لا تضره، زيدا بل عمرا، فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو، ف (**بل**) في ذلك (**كلكن**) في المعنى.

ثم مثل قوله: (**كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا**) والمربع: موضع الربيع، والتيهاء: القفر. و(**بل**) مبتدأ وخبره (**كلكن**) و(**بعد**) متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال، وها في (**مصحوبيها**) عائدة على (**لكن**) ثم إن (**بل**) تقع بعد مصحوبي (**لكن**) كما تقدم، وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٥٧- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

يعني: أن (**بل**) إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها، مثال الخبر: قام زيد بل عمرو، فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد (**بل**) وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيدا بل عمرا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد (**بل**) حاصل (**بل**) أنها يعصف بها في أربعة مواضع: في النفي

والنهي الخبر المثبت والأمر. وقوله (**الجلي**) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

٥٥٨- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

يعني: أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رأيتك وزيدا، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو: أنت وزيد قائمان. وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزًا نحو: قمت أنت وزيد، أو مستترا نحو: قمت أنت وزيد، وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستترا نحو: زيد قائم هو وعمرو. ويجوز الفصل يعني المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

٥٥٩- أَو فَاصِلٍ مَّا وَبِلا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قول عز وجل: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] فالفصل هنا بضمير المفعول، و(**إن عطفت**) شرط، و(**على ضمير**) متعلق به، (**أو فاصل**) معطوف على (**بالضمير المنفصل**) و(**ما**) زائدة أو وصفة.

ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله: (**وَبِلا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا**) فمن ذلك قول الشاعر[1]: [الخفيف]

قُلْتَ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كنعاج الفلا تَعَسَّفْنَ رملا

---

(١) **قائله**: هو عمر بن أبي ربيعة.

اللغة: "زهر" -بضم الزاي وسكون الهاء- جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، "تهادى" أصله تتهادى -فحذفت إحدى التاءين تخفيفا- تتمايل وتتبختر، "نعاج" -جمع نعجة- والمراد هنا الوحش، "الفلا" الصحراء، "تعسفن" ملن عن الطريق.

المعنى: قلت إذ أقبلت الحبيبة مع نسوة زهر، يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق وأخذن في الرمل.

الإعراب: "قلت" فعل وفاعل، "إذا" ظرف متعلق به، "أقبلت" فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه، "وزهر" معطوف على الضمير المستتر، "تهادى" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت، "كنعاج" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت، "الفلا" مضاف إليه، "تعسفن" فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من نعاج، "رملا" نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: "أقبلت وزهر"، حيث عطف "زهر" على الضمير المنفصل أو غيره.

انظر: الأشموني ٤٢٩/ ٢، وابن عقيل ١٧٦/ ٢، وابن الناظم. وذكره سيبويه ٣٩٠/ ١، وابن يعيش ٧٦/ ٣، والإنصاف ٢٧٩/ ٢.

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد. وقول الآخر[1]: [الكامل]

وَرَجَا الأخيطِلُ من سَفَاهَةِ نفسه مَا لم يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيُنالا

فأب: معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل، وفهم من قوله (**فاشيا**) أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر، ومنه قولهم: مررت برجل سواء والعدم، فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل. ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله: (**وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**) ووجه (**ضعفه**) أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي (**يرد**) ضمير مستتر عائد على العطف، وفي (**النظم**) متعلق بـ(**يرد**) وكذلك (**بلا فصل**) و(**فاشيا**) منصوب على الحال من الضمير في يرد.

ثم قال:

٥٦٠- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلا

يعني: أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو: مررت بك ويزيد، والمخفوض بالاسم نحو: جلست بينك وبين زيد، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة، وذهب الكوفيين وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال:

٥٦١- وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

يعني: أن إعادة الخافض في ذلك لا نلزم عندي. ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (**إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا**) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله[2]: [البسيط]

---

(١) من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل "الديوان ٤٥١".

(٢) **قائله**: هو من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل.

المعنى: شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا، فإن فعلت ذلك فاذهب، فليس غريبا منك لأنك أهل له، وليس عجيبا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

الإعراب: "قربت" فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه، "تهجونا" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ونا مفعول به، والجملة في محل نصب خبر قربت، "تشتمنا" عطف على تهجونا، "فاذهب" الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي: إن تفعل ذلك فاذهب، واذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، "فما" الفاء للتعليل، "ما" نافية، "بك" متعلق بمحذوف خبر مقدم، "والأيام" معطوف على الكاف المجرورة بالباء، "من" زائدة، "عجب" مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: "بك والأيام" حيث عطف "أيام" على الضمير المجرور وهو "بك" من غير إعادة الجار.

فاليوم قد بت تَهْجُونَــا وَتَشْــتمُنَا فَاذْهَب فَمَا بكَ والأَيَّامِ منْ عَجَــب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بخفض الأرحام عطفًا على الضمير في به.

ثم قال:

٥٦٢- وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَع مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

يعني: أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل: ﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي فضرب فانفلق. ثم قال: (**والواو**) أي والواو وقد تحذف أيضاً مع ما عطفت كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النمل: ٨١] أي والبرد، وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله: (**إذ لا لبس**) أي إن لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفيهما.

وفهم من قوله: (**قد تحذف**) أن ذلك قليل، و(**الفاء**) مبتدأ وخبره (**قد تحذف**) و(**الواو**) مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون (**الواو**) معطوفا على (**الفاء**) ثم قال: (**وَهْيَ انْفَرَدَتْ**).

٥٦٣- بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَــدْ بَقِــيَ مَعْمُولُــهُ دَفْعًــا لِــوَهْمِ اتُّقِــي

يعني: أن (**الواو**) انفردت عن سائر حروف العطف بأنها يعطف بها (**عامل مزال**) أي محذوف (**بقي معموله**) وذلك كقوله[1]:

=

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٣٠/ ٢، وابن عقيل ١٧٨/ ٢، وابن الناظم. وذكره ابن يعيش ٧٨/ ٣، والسيوطي في الهمع ١٣٩/ ٢، وسيبويه ٣٩٢/ ١.

(١) هذا صدر بيت. قال العيني: أقول: هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحدا عــزاه إلى راجــزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "علفتها": أطعمتها وقدمت لها ما تأكله، "تبنا" -بكسر التاء وسكون الباء- قصب الــزرع بعد أن يدرس، "شتت" يروى في مكانه "بدت" وهما بمعنى واحد، "همالة" صيغة مبالغة، مــن همــلت العين، إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبنا، وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشــبع علــى عــادة الدواب.

الشاهد: في "وماء"، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: علفتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على "علفتها"، وإمــا على أن "علفتها" بمعنى أنلتها، وإما النصب على المعية.

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتى غَدت هَمَّالَةً عَيْناهَا

فتبنا: مفعول ثان لعلفتها، والواو التي بعدها عاطفة لعاهل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو في اللفظ وهو ماء، فالعامل المزال هو سيقتها والمعمول الباقي هو ماء.

وقوله: (**دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي**) يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقي من كون ماء معطوفا على تبنا، إذ لا يصح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولا معه لأن المعية متعذرة فيه.

ثم قال:

٥٦٤- وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِح

يعني: أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقوله لمن قال لك: ألم تضرب زيدا بلى وعمرا أي ضربته وعمرا، ومفهومه أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قليل.

ثم قال: (**وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِح**) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الأسماء نحو: زيد قام وقعد، ويقوم ويقعد، و(**عطفك**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**الفعل**) مفعول بالمصدر، و(**على**) متعلق به، و(**يصح**) في موضع خبر المبتدأ.

ثم قال:

٥٦٥-وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

يعني أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل وذلك كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] فأقرضوا: معطوف على المصدقين لشبهة الفعل لكونه اسم فاعل والتقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] أي وقابضات.

ثم قال: (**وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا**) العكس: هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام:٩٥] فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

=

انظر: ابن الناظم ص١١٩، وابن عقيل ١/ ٣٣٤، والأشموني ١/ ٢٢٦، وابن هشام ٢/ ٥٦. وأيضا في شذور الذهب ص٢١٤، والسيوطي ص٦٢، وابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ١٦٩.